المعنى الحدثي المنسوب مذكور في ضمن الفعل لكن الطرف الآخر وهو الفاعل
المنسوب اليه غير مذكور معه في ضمنه بل خارج عن معنى الفعل لا يدل
عليه الفعل لا بمادته ولا بصورته الا التزاما فيتوقف تمام فهم النسبة
بل تمام معنى الفعل على ذكر امر خارج وهو الفاعل المنسوب اليه فصار
معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية من الفعل وصار محتاجا في فهمه اي
من الفعل الى ذكر الخارج عنه وهو الفاعل معه اي مع الفعل فلا تجري
الاستعارة في الفعل اصالة بل تبعا للاصل يرجع اليه معنى الفعل بنوع التزام
كالمصدر فبيان وجه تفرع عدم جريان الاستعارة في الفعل اصالة
على عدم استقلال معناه في المفهومية انها لا تجري اصالة الا في
المستقل بالمفهومية لان الاستعارة مبنية على التشبيه والتشبيه يستلزم
ملاحظة الطرفين كل من المشبه والمشبه به بوجه الشبه فلا تجري اصالة
الا في شيء يصلح لان يلاحظ موصوفا ومحكوما عليه ولا يصلح لذلك
الا المعنى المستقل بالمفهومية واما وجه كونها تبعية في اسم الفعل
فلما سبق في الفعل لانه اسم للفعل ومفيد لمعناه واما وجه كونها تبعية
في الحرف والاسم المبهم فلعدم استقلال معناهما بالمفهومية ايضا فتحصل
في الحرف ان متعلق معنى الحرف معانيه اي نسب مطلقة غير مقيدة بشيء
فان الابتداء الذي جعل متعلقا لمعنى من لم يتقيد بكونه من البصرة او ابتداء
سير او نحوه بخلاف الابتداء الذي وضع له لفظ من فانه ابتداء جزئي
مخصوص كالابتداء في قولنا من معناها الابتداء في نحو سرت من البصرة فالابتداء
المطلق هو متعلق معنى الحرف من وهو الابتداء واما معنى من فهو الابتداء
الجزئي الخاص والظرفية في قولنا في معناها الظرفية والاستعلاء في قولنا
على معناها الاستعلاء والى للانتهاء وما اشبه ذلك فالابتداء والظرفية والاستعلاء
والانتهاء ليست معاني هذه الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها لان معاني
الحروف نسبة جزئية كالظرفية الخاصة او الاستعلاء الخاص فهي غير مستقلة
بالمفهومية يعني انها ليست معانيها على الاستقلال فلا يتأتى انها يتوصل
بها الى المعاني الخصوصة بمعنى انها اذا افادت هذه الحروف معاني
رجعت تلك المعاني الكلية الى معاني الحروف الجزئية بنوع استلزام
وهو استلزام الاخص للاعم لان في الاخص معنى الاعم وزيادة وهذا
كله مبني على التحقيق من ان الحروف واسماء الاشارة واسماء الموصولات
جزئيات وضعا واستعمالا كما جرى عليه العضد والسيد لا على مقابله
من انها

من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وهو مذهب السعد ومن وافقه
فعلى الاول يكون الواضع قد استحضر الجزئيات بالقانون الكلي ثم
وضع لها فالكلي آلة في الوضع لا موضوع له وعلى الثاني يكون
قد استحضر الكلي ثم وضع له وعلى كل منهما فهي مستعملة في الجزئيات
فالخلاف في الوضع فقط اه فالابتداء والظرفية والاستعلاء والانتهاء
ليست معاني هذه الحروف والا لكانت حروفا بل اسماء والا لو
كان الابتداء والظرفية والاستعلاء والانتهاء المطلقات معاني متعلقة
لمن وفي وعلى والى لكانت من وفي وعلى والى اسماء لا حروفا لان
الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى فاذا كان معنى الكلمة مستقلا
بالمفهومية ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين امرين فان اقترن باحد
الازمنة الثلاثة فتلك الكلمة فعل وان لم يقترن بواحد منها فتلك
الكلمة اسم مثل مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق استعلاء
ومطلق انتهاء وان كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا لغيره رابطة
بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا وذلك كابتداء السير
من البصرة وظرفية الماء في الكوز اه ومحصله في المبهمات ان الاستعارة في المبهمات
يجب ان تكون تبعية لا اصلية بدليلين احدهما انها ليست باسم جنس لا حقيقة
ولا تأويلا لان معانيها جزئيات والاصلية مختصة باسم الجنس كما عرفت
ثانيهما ان اصالة الاستعارة تتوقف على اصالة التشبيه اي على جريانه
في نفس مفهومها اي معنى الطرفين وهذا لا يتصور الا فيما يصلح لان
يكون موصوفا ومحكوما عليه بسبب الاستقلال في الافهام ومفهومات
المبهمات ليست كذلك لانها محتاجة الى ضميمة حتى يتم انفهامها من
الالفاظ الدالة عليها ومما يرشدك الى هذا ما يقال في توجيه بنائها
انها شابهت الحروف في الاحتياج الى ضميمة وانها لا يتم معناها ولا يصح
لان يحكم عليها بشيء ما لم يذكر نصا او تقديرا ما يتم به معناها في
الانفهام مثل المشار اليه والصلة والمرجع وغيرها واذا كان الامر كذلك
فلا يتم التشبيه فيها بتصور فيها التشبيه والاستعارة اصالة بل لابد
ان يعتبر التشبيه اولا في كليات تلك المعاني الجزئية ثم يعتبر سريان التشبيه
منها اليها فتبنى الاستعارة على ذلك التشبيه الحاصل بالسراية فتكون
تبعية مثلا في استعارة لفظ هذا لامر معقول فتعتبر تشبيه المعقول
مطلقا بالمحسوس مطلقا في قبول التمييز والتعيين ثم تعتبر سريان التشبيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)